﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٧٦﴾ [المائدة: 76]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

نفي الألوهيَّة عن المسيحِ وأمِّه في الصِّفات بعد نفي صلاحيَّتها في الذَّات

لمَّا نفى الله ﷻ عن المسيح وأمِّه الصَّلاحيَّة لرُتبة الإلهيَّة للذَّات، أتبعها نفيَ ذلك من حيث الصِّفات، فقال مُنكرًا مُصرِّحًا بالإعراض عنهم؛ إشارة إلى أنَّهم لَيْسُوا أهلًا للإقبال عليهم: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[1].

كما أنَّه تعالى لمَّا بَيَّنَ بدليل النَّقل والعقل انتفاء الإلهيَّة عن عِيسَى، وكان قد تَوعَّد النَّصارى، ثُمَّ استدعاهم للتَّوبة وطلب الغُفران؛ أنكر عليهم، ووبَّخهم من وجهٍ آخَرَ، وهو عَجْزُ المسيح وأمِّه، وعدمُ اقتدارهما على دفعِ ضَرَرٍ وجلْبِ نفعٍ، وأنَّ مَن كان لا يدفع عن نفسه حريٌّ ألَّا يَدْفَعَ عَنْكُم[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ضَرّٗا﴾: نقصًا وسُوءَ حالٍ، والضَّرُّ: ضدُّ النَّفع، يُقال: ضرَّه يَضُرُّه ضرًّا وضررًا، والضَّرُّ: سُوءُ الحالِ: إمَّا في النَّفس؛ لقلَّة العلم والفضل والعفَّة، وإمَّا في البدن؛ لفقدان جارحة، وإمَّا في حالةٍ ظاهرةٍ؛ من قلَّة مالٍ وجاه، وأصل (الضَّرِّ): يدلُّ على خِلَافِ النَّفْعِ، والضَّرَرُ: النُّقصانُ يَدْخُلُ في الشَّيْءِ، يُقال: ضرَّ الرَّجلُ أخاه يضرُّه؛ إذا نقصه شيئًا من حقِّه[3].

(1) البِقاعيُّ، نظم الدُّرر: 6/256.
(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334.
(3) ابن الأثير، النِّهاية، والرَّاغب، المفردات، والسَّمين، عمدة الحفَّاظ، والزَّبيدي، تاج العروس: (ضرر)، وابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ضرّ).

2) ﴿نَفۡعًا﴾: النَّفع ما يُستعان به في الوصول إلى الخيرات، يُقال: نفعَهُ ينفعُه نَفْعًا، ونَفَعْتُهُ بكذا، فانْتَفَعَ به، وأصل (نفع) يدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضَّرِّ، وكلُّ ما يُتَوَصَّل به إلى الخير؛ فَهُوَ نَفْعٌ[1].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الاحتجاج على من يعبد غير اللهِ تعالَى بضعف معبوده وعَجْزِه عن دفع الضَّرِّ وجلب النَّفع

قل - أيُّها الرَّسول ﷺ - مُحتجًّا عليهم في عبادتهم لغير الله تعالَى: كيف تعبدون إلَهًا يعجز عن أن يَضُرَّكم بشيء؛ إن تركتُم عبادته، ويعجز عن جَلْبِ نفع لكم؛ إن عَبَدْتُموه؟ فهو عاجزٌ، والله سبحانه مُنَزَّهٌ عن العجز، والله تعالى هو وَحْدَهُ السَّميع لأقوالكم، فلا يفوتُه مِنْهَا شيءٌ، العليمُ بأفعالِكُم، فلا يخفى عليه مِنْهَا شيءٌ، وسَيُجَازِيكُم عَلَيْهَا[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الأمرِ والخِطَابِ في قوله: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ﴾:

قصد إرادةِ العُموم لكلِّ مُحاجج بإلزامِ كلِّ مَنْ عَبَدَ غَيرَ اللهِ تعالى وتبكيتِهِ

لَمَّا كان الكلام في الآية السَّابقة جاريًا على طريقة خطاب غير المعيَّن؛ كانت جُملة: ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ مستأنفةً؛ أمرَ الله تعالى فيها رسُولَهُ الكريم ﷺ بأن يُبَلِّغَهُم ما عُنوا به، بإلزامهم وتبكيتِهم إثْرَ تَعْجِيبِه[3]، فيكون الخطاب في قوله: ﴿أَتَعۡبُدُونَ﴾ خطابًا لجَمِيعِ من يَعْبدُ شيئًا مِن دُونِ الله مِنَ المُشْرِكِينَ والنَّصارى[4]، ثُمَّ يتناولُ الأمرُ في ﴿قُلۡ﴾ بعدَ ذلكَ كلَّ مُحاجٍ لمن عبدَ غير الله تعالَى، فيخرج الأمر عن أصله في إرادة المعيَّن؛ قصدًا للعموم، فالأمر هُنا صالح لهذا وذاك.

(1) الجوهري، الصحاح، والرَّاغب، المفردات: (نفع)، والمناوي، التَّوقيف، ص: 328.
(2) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 160، ونُخبة من أساتذة التَّفسير، التَّفسير المُيَسَّر، ص: 120، وجماعة من علماء التَّفسير، المُختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 120.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 3/68، والقنوجي، فتح البيان: 4/29.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.

دلالة الاستفهام في قوله: ﴿أَتَعۡبُدُونَ﴾:

الهمزةُ في قولِه تعالى: ﴿أَتَعۡبُدُونَ﴾ جاءت للإنكار مع التَّوبيخ[1]، فالاستفهام هُنا إنكاريٌّ لإنكار ما هُمْ فيه مِن واقع، والتَّعجُّب مِن ذلكَ، وتوبيخُهم على سوء الفعلِ وسوء التَّقدير، فهم يَعْبُدُون بشرًا أو حجرًا، ويتركون عبادة الله تعالى[2]، فهو استفهامٌ غرضُه التَّوبيخُ والإنكارُ[3].

الإنكار على مَن عَبَدَ غيرَ الله وتوبيخُه على سُوء فِعْلِه

دلالة حرف الجَرِّ ﴿مِن﴾ ودخوله علَى ﴿دُونِ﴾ في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾:

معنى ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: مِنْ غيرِ الله، و﴿مِن﴾ للتَّوكيد، و﴿دُونِ﴾ اسمٌ للمُغايِر، فهو مرادف لِـ (سِوَى)، أي: أتعبدون معبودًا هو غيرُ الله، والمعنَى: أتشركون مع الله غيرَه في الإلهيَّة، وليس المعنى: أتعبدون معبودًا، وتتركون عبادة الله، فالمخاطبون كلُّهم كانوا يَعبدون الله، ويُشْرِكُون معه غيرَهُ في العبادة، حتَّى الذين قالوا: إنَّ الله هو المسيح ابن مريم؛ فَهُمْ ما عَبَدُوا المسيح إلَّا لزعمهم أنَّ الله حلَّ فيه، فقد عبدوا الله فيه، تعالى الله عَن ذلك علُوًّا كبيرًا، فَشَمِلَ هذا الخطابُ المشركين - مِنَ العرب - ونصارى العربِ كلَّهُم[4].

شمولُ الخطابِ للمشركين والنَّصارى على حدٍّ سواء، وتأكيدُ شِرْكِهم

سِرُّ تقديمِ قولِه تعالى: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ على قولِه: ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾:

قوله تعالى: ﴿أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: مُتجاوزين إيَّاه، وتقديمُه عَلى قولِه تعالَى: ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾ للاهتمام بالمقدَّم والتَّشويق إلى المؤخَّر[5]؛ لأنَّ تعليقَ القلوب بدون الرَّبِّ في استدفاع الشَّرِّ واستجلاب الخير تمحيقٌ للوقت

الاهتمام بالمقدَّم والتَّشويق إلى المؤخَّر

(1) الصَّاوي، حاشية الصَّاوي على الجلالين: 1/478.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2314.
(3) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/119، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.
(5) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/68.

فيما لا يُجْدِي، وإذهابٌ للعمر فيما لا يُغْني؛ إذ المتفرِّدُ بالإيجاد بريءٌ عَنِ الأنداد[1].

نكتة التَّعبير بالاسم الموصول لما لا يعقل ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ﴾:

الإشـــارة إلى عموم المعبودات من دون الله، وكـــثرة مـــن لا يعقل منها

عبَّر عمَّا عبدوه بأداة ما لا يعقل ﴿مَا﴾؛ تنبيهًا على أوَّل أحواله؛ إذ مَرَّت عليه أزمان حالِ الحَمْلِ لا يُوصَفُ بالعقل فيها، فأوَّل أمرِه وأطواره توطئةٌ لِنَفْيِ القُدرة عنه رأسًا، وتنبيهًا على أنَّه مِن هذا الجنس، ومَن كان بينَه وبينَ غيرِه مشاركةٌ وجِنْسِيَّة؛ كيف يكون إلهًا، أو لأنَّ ﴿مَا﴾ مبهمة؛ إذ تقع على كُلِّ شيء، أو أُرِيدَ به ما عُبِد من دون الله مِمَّن يعقل، وما لا يعقل، وعُبِّر بِـ (ما) تغليبًا لغير العاقل، فغُلِّب ما لا يعقل على مَن يعقل تَحْقِيرًا؛ إذْ أكثَرُ مَا عُبِدَ مِن دون الله هو ما لا يعقل، كالأصنام والأوثان، أو أُرِيدَ النَّوع، أي: النَّوع الذي لا يَمْلِكُ لكم ضَرًّا ولا نفعًا، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: 3][2].

فـ ﴿مَا﴾ هنا للعموم، وهي بهذا العموم تَشْتَمِلُ على ما يُعْبَدُ مِن حَجَرٍ وغيره، ولعدَمِ اقْتِصَارِهِ على عيسى وأمِّه؛ ذُكِرَ بِلَفْظِ ﴿مَا﴾ الدَّالِّ على العموم، لَا بلفظ (مَن) الدَّالِّ على خصوصِ العقلاء[3].

بلاغة المجاز المُرسل في التَّعبير عن الاستطاعة القويَّة بالمِلْكِ في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا﴾:

بيان أنَّ المعبود الَّـذي يستحقُّ الـعـبـادةَ مَـن يكون لَهُ التَّمكُّن مِـنَ الـتَّـصـرُّف دُونَ مُعارضٍ أو عجز

معنى ﴿لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا﴾: لا يقدِرُ عليه، وحقيقةُ معنى المِلْكِ: التَّمكُّن من التَّصرُّف دُونَ مُعارض، ثُمَّ أُطلِق على استطاعة التَّصرُّف في الأشياء دون عَجْزٍ، ومِن هذا الاستعمال نَشَأَ إطلاقُ المِلْكِ بمعنى: الاستطاعة القويَّة الثَّابتة على سبيل المجاز المرسل، كما وقع في هذه

(1) القشيريُّ، لطائف الإشارات: 1/441.
(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/68.
(3) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير 5/2314.

الآية ونظائرها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ۝٣﴾ [الفرقان: 3]، وقوله: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [يونس: 49]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ [العنكبوت: 17]، فقد تعلَّق فعلُ المِلْكِ فيهَا بمَعَانٍ لا بأشياءَ وذواتٍ، وذلك لا يكون إلَّا على جعل المِلْكِ بمعنى: الاستطاعة القويَّة[1].

سِرُّ تنكير ﴿ضَرًّا﴾ و﴿نَفْعًا﴾ في قوله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾:

قوله تعالى: ﴿ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ إثباتٌ وإظهارٌ لتمام العجز وعدم الاقتدار على دفْع أيِّ ضررٍ، وجَلْب أيِّ نفعٍ، وأنَّ مَن كان لا يدفَعُ عن نفْسِه؛ حريٌّ ألَّا يدفعَ عنكم، وفيهِ توبيخٌ آخَرُ لِمَنْ عبدَ غير الله تعالَى[2].

إثبات عجز المعبودات الباطلة عن دفع أيِّ ضرٍّ وجَلْبِ أيِّ نفع، صغيرًا كان ذلكَ أو كبيرًا

نُكتة تقديم الضَّرِّ على النَّفع:

في تقديم الضَّرِّ على النَّفع جَريٌ معَ طبيعة الإنسان، وهُوَ يَلْتَقِي مع مطالبِهِ؛ إذْ دفع الضَّرِّ مقدَّم عند الكائن الحيِّ على جلب النَّفع؛ لأنَّ التَّحرُّز عنه أهمُّ من تحرِّي النَّفع[3]؛ وذلك أنَّ الكائن الحيَّ يطلب السَّلامة لنفسه أوَّلًا، كي يَضْمَنَ وجودَه وبقاءه، ولا بقاء لحيٍّ مع وجود الخطَرِ الَّذي يُهدِّدُ حياتَه، فإذا تمكَّن الكائن الحيُّ من استخلاص نفسه من بين الأخطار التي تَتَرَصَّده، وتُريد القضاءَ عليه؛ كان له بعد ذلك أن يَطْلُب ما ينفع في إمساك حياته، واستمرار وجوده، ممَّا يتَّصل بمعاشه مِن طعام ولباس وسكن، وغير هذا[4]، فهذا التَّقديم من بابِ تقديمِ الأهمِّ[5]، وقد كانَ أَعْظَمُ مَا يَدْفَعُهُمْ

تقديم الأهمِّ حفظٌ للنَّفس وطلبٌ لسلامتها

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.
(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 4/334.
(3) البيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 2/354.
(4) الخطيب، التَّفسير القرآني للقرآن: 3/1152.
(5) البيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 2/138، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم 3/68.

إِلَى عِبَادَةِ الأَصْنَامِ أن يستدفعوا بها الأَضْرارَ بالنَّصر على الأعداء، وبتجنُّبهَا إلحاق الإِضْرار بعابديها[1].

توجيه المُتشابه اللَّفظيّ في ذِكْرِ النَّفع والضَّرِّ وتقديمِ أَحَدِهِما على الآخر:

تقديم الضَّرِّ عند ذكر القُدرة؛ لأنَّه مرهوب، وتقديم النَّفع عند السُّؤال؛ لأنَّه مرغوب

قَدَّم الضَّرَّ على النَّفع هُنا؛ لأنَّ دفع الضَّرِّ أهمُّ من جلب النَّفع - وإن كانا مقصودين - ولأنَّه يتضمَّنه أيضًا، ولتَقدُّم ذكر المُلك والقُدرة؛ فإذا تقدَّم سياق المُلك والقدرة، كان ذِكْرُ دَفْعِ الضُّرِّ أهَمَّ، وأكثر مَا جَاءَ فِي الْقُرْآن من لَفْظِي الضَّرِّ والنَّفع مَعًا؛ جَاءَ بِتَقْدِيم لفظ الضَّرِّ على النَّفْع؛ لِأَنَّ العابد يعبُد معبودَهُ خوفًا من عِقَابه أَوَّلًا، ثمَّ طَمَعًا في ثَوَابه ثَانِيًا، وإذا كان السِّياقُ في الدُّعاء والعبادة والسُّؤال؛ كان ذِكْرُ النَّفع أَوْلَى وأهمَّ؛ لأنَّه المقصودُ غالبًا بالسُّؤال[2]، كما أنَّ تَقَدُّم النَّفْع على الضَّرِّ لتقدُّم سابقةِ لفظٍ تضمَّن نفعًا، وَذَلِكَ فِي ثَمَانِية مَوَاضِع؛ ثَلَاثة مِنْهَا بِلَفْظ الِاسْم، وَهِي فِي الأعراف والرَّعد وسبأ، وَخَمْسة بِلَفْظ الْفِعْل، وَهِي فِي الْأَنْعَام ويُونُس والْأَنْبِيَاء وَالْفرْقَان وَالشُّعَرَاء[3].

براعة أسلوب البحث في قوله: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾:

بيان ضعف المسيح عليه السلام وحاجته لربِّه نافيًا لصحّة ألوهيَّته

في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ دليلٌ آخر على فساد قول النَّصارى، وهو يَحْتَمِلُ أنواعًا من الحُجَّة، منها:

أَوَّلًا: أنَّ اليهود كانوا يُعادونه، ويقصدونه بالسُّوء، فما قَدرَ على الإضرار بهِم، وكان أنصارُه وصحابتُه يحبُّونه؛ فما قدر على إيصال نفع من منافع الدُّنيا إليهم، والعاجز عنِ الإضرار والنَّفع، كيف يُعْقَل أن يكون إلهًا[4]؟

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/288.
(2) الحمويُّ، كشف المعاني، ص: 151.
(3) الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص: 130.
(4) المراغي، تفسير المراغي: 6/169.

ثانيًا: أنَّ مذهب النَّصارى أنَّ اليهود صلبُوهُ، ومزَّقوا أضلاعه، ولمَّا عَطِشَ، وطلب الماء منهم؛ صبُّوا الخلَّ في مِنْخَرَيْهِ، ومن كان في الضَّعف هكذا؛ كيف يُعقل أن يكون إلهًا[1]؟

ثالثًا: أنَّ إله العالم يجب أن يكون غنيًّا عن كلِّ ما سواه، ويكون كلُّ ما سواه محتاجًا إليه، فلو كان عيسى كذلك؛ لامتنع كونُه مشغولًا بعبادة اللَّه تعالى؛ لأنَّ الإله لا يَعْبُدُ شيئًا، إنَّما العبد هو الذي يعبدُ الإله، ولمَّا عُرِف بالتَّواتر كونُه كان مواظبًا على الطَّاعات والعبادات؛ عَلِمْنَا أنَّه إنَّما كان يَفْعَلُها؛ لكونِه محتاجًا في تحصيل المنافع ودفع المضارِّ إلى غيره، ومَن كان كذلك؛ كيف يَقْدِرُ على إيصال المنافع إلى العباد ودفع المضارِّ عنهم؟ وإذا كان كذلك؛ كان عبدًا كسائر العبيد، وهذا هو عين الدَّليل الذي حكاه اللَّه تعالى عن إبراهيم عليه السلام حيث قال لأبيه: ﴿لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ٤٢﴾ [مريم: 42][2].

بلاغة القصر بتعريف الجُزأين مع تأكيده بضمير الفَصل والحال في قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾:

تحقيق إبطال عبادة النَّصارى لعيسى عليه السلام ومريم وتأكيد بطلانها من جميع الوجوه

جملة: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ في موضع الحال، قُصِرَ - بواسطة تعريف الجزأين وضمير الفصل - سببُ النَّجدة والإغاثة في حالَي السُّؤال وظهور الحالة على اللَّه تعالى قصرَ ادِّعاءٍ بمعنى: الكمال، أي: ولا يسمَعُ كُلَّ دعاء، ويعلَمُ كلَّ احتياج إلَّا اللَّه تعالى، أيْ: لا عيسَى ولا غيرَهُ ممَّا عُبِدَ مِن دُون اللَّه، فالواو في قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ واو الحال، وفيه تأكيدٌ للإنكار والتَّوبيخ، وتقريرٌ للإلزام والتَّبكيت، والرَّابط هو الواو، أي: تُشركون باللَّه تعالى ما لا يَقدِرُ على شيءٍ مِن ضرِّكم ونَفْعِكم، والحالُ أنَّ اللَّه تعالى

(1) النَّيسابوريُّ، غرائب القرآن: 2/624.

(2) الرَّازي، مفاتيح الغيب: 12/410، وابن عادل، اللُّباب في علوم الكتاب: 7/464.

هو المختصُّ بالإحاطةِ التَّامَّة بجميعِ المسموعاتِ والمعلوماتِ التي مِن جُملتها: ما أنتُم عليه من الأقوالِ الباطِلَة، والعقائدِ الزَّائغَة، والأعمالِ السَّيِّئة، وبالقُدرة الباهِرة على جميعِ المقدوراتِ التي مِن جُملتها: مضارُّكم ومنافعُكم في الدُّنيا والآخرة[1]، وإدخال ﴿هُوَ﴾ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ يَقْتَضِي أنَّ هذا الحكمَ خاصٌّ له، لا يُشَارِكُه فيه غيرُه، فصارَ مُقْتَضَى الكلام: أنَّه يَمْلِكُ النَّفع والضَّرَّ، وأنَّه يُجازي كلَّ أحدٍ باستحقاقه[2]، وفي موقع هذه الجملة تحقيقٌ لإبطال عبادتهم عيسَى ومريمَ مِن ثلاثة طُرُقٍ: طريق القصْرِ، وطريق ضميرِ الفَصْلِ، وطريق جملة الحالِ باعتبار ما تُفيده مِن مَفْهُوم مُخالفَةٍ[3].

نكتة اقتران السَّمع بالعلم دون السَّمع والبصر في جملةِ التَّذييلِ:

التَّهديد والوعيد بالحساب على الأقوال والنِّيَّات، والتَّنبيه على قصور سمع وعلم ما سوى الله تعالى

لَمَّا كَانَ إِشْرَاكُهُمْ بِاللهِ تَضَمَّنَ الْقَوْلَ وَالاعْتِقَادَ؛ جَاءَ الْخَتْمُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾، أَيِ: السَّميع لأقوالكم، العليم باعتقادكم، وما انطوت عليه نيَّاتكم، وفي الإخبار عنه بهاتَيْنِ الصِّفتين تهديدٌ ووعيدٌ على ما يقولُونَهُ، ويعتقدونه، فاقتضى أنَّه يُجازي كلًّا بما يسمعه، ويعلمُه[4]، فالسَّمِيعُ هُنا: إشارة إلى تحصيل أقوالهم، والعليم بنيَّاتهم، وهاتان الصِّفتان منبِّهتان على قصور البَشَرِ، أي: واللّه تعالى هو السَّميع العليم بالإطلاق، لا عيسى ولا غيرُه، وهُم مُقِرُّون أنَّ عيسى قد كان مُدَّة حَمْلِهِ لا يَسْمَعُ ولا يعلم[5]، وَقد تضَّمن هذا التذييلُ الْإِنْكَارَ عليهم حيث عبدوا مِن دونه مَن هُوَ مُتَّصف بالعجز[6].

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم 3/68.
(2) الرَّاغب، تفسير الراغب: 5/413 - 414.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/289.
(4) الرَّاغب، تفسير الرَّاغب: 5/413 - 414.
(5) ابن عطيَّة، المحرر الوجيز: 2/223.
(6) أبو حيان، البحر المحيط: 4/334.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الضَّرّ والضُّرّ والضَّرر:

الضُّرُّ: ما يحصل في البدن من سقم، والضِّرُّ: المصدر لما يُقابل النَّفع، والضَّرَرُ: اسم

الضَّرُّ والضُّرُّ: لُغَتَانِ، كالشُّهْد والشَّهْدِ، فَإِذا جمعت بَين الضَّرِّ والنَّفع فتحت الضَّاد، وَإِذا أفردتَ الضُّرَّ؛ ضَمَمْتَ الضَّاد؛ إِذا لم تَجْعَلهُ مصدرًا، كَقَوْلِك: ضَررتُ ضُرًّا، هَكَذَا يَسْتَعْمِلهُ الْعَرَب.

ويجوزُ أن يكونَ كُلُّ مَا كَانَ من سُوءِ حَال وفَقْرٍ أَو شِدَّةٍ فِي بَدَنٍ (ضُرًّا)، ومنه دعاء أيُّوب عليه السلام: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء: 83]، وَمَا كَانَ ضِدَّ النَّفْع؛ يكونُ ﴿ضَرًّا﴾[1]، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: 188].

والضَّرَرُ: الاسم، وهو النُّقصان يَدْخُلُ في الشَّيءِ، يُقال: دخل عليه ضَرَرٌ، كما قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النِّساء: 95] أي: الَّذين فيهم عِلَّة[2]، فالضُّرُّ: ما يحصل في البدن من سقم، والضِّرُّ: المصدر لِما يُقابل النَّفع، والضَّرَرُ: اسم.

الإحسان والنَّفع:

الإحسان: فعل ما ينبغي أن يُفْعَلَ مِنَ الخَيْر[3]، والنَّفعُ: ما يُتَوَصَّل به إلى الخير[4]، والفرق بينهما: أَنَّ النَّفْع قد يكون من غَيْرِ قَصْدٍ، وَالْإِحْسَان لَا يكون إِلَّا مَعَ الْقَصْد، تَقول: يَنْفَعنِي الْعَدُوُّ بِمَا فعله بِي؛ إِذا أَرَادَ ضَرًّا؛ فَوَقع نَفْعًا، وَلَا يُقَال: أحسن إِلَيَّ فِي ذَلِك[5].

الإحسان: إيصال الخير بقصد، والنَّفع: وصولُه مطلقًا، ولو بِغَيْرِ قصد

(1) الأزهري، تهذيب اللُّغة: (ضر)، والزبيدي، تاج العروس: (ضرر).
(2) تهذيب اللُّغة: (ضر).
(3) الجرجانيُّ، التَّعريفات، ص: 12.
(4) المناوي، التَّوقيف، ص: 328.
(5) العسكريُّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 193.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 9 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-61-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 9 : سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-61-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»